

رسم الممثل المقيم للأمم المتحدة والمنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي د.آدم عبدالمولى طريقاً للكويت تبين رؤية الأمم المتحدة لتحقيق أعلى قدر من التقدم والتطور في مختلف المجالات، وبالرغم من إشارته الى وجود نقاط ايجابية تسجل للبلاد بخصوص التنمية وحقوق الإنسان، الا انه أبدى بعض الملاحظات، مبيّنا انه إذا استطاعت الكويت تجاوزها فربما يمكنها أن تستعيد دورها الرائد في المنطقة». وقال عبد المولى في لقاء خاص مع «الأخبار» قبل يوم من مغادرته الى سورية لتسلم مهمته الجديدة، إن البلاد «تحتاج لتقليل النمط الأبوي والرعاية الشاملة المقدمة للمواطن من المهد الى اللحد»، مشيراً الى ان هذه الرعاية - وهي سياسة غير مقصودة - أدت الى قدر عال من الاتكالية، مستدلاً على ذلك بتضخم جهاز الدولة بموظفين أغلبهم لا يداومون ويعتبرون الوظيفة حقاً في حين مقارنة الكويت بدولة النرويج التي لا تقل عنها في الثروة النفطية إلا ان مواطنيها يقدسون العمل ويعتبرونه ضريبة طوعية يدفعها الفرد لبلاده، كما أشار الى الحاجة الى تجديد مصادر الدخل القومي وبدائل النفط وحديثه عن وجود بعض السياسات المالية في البلاد والتي من شأنها الحد من تدفق الاستثمار الأجنبي. وفيما يلي تفاصيل الحوار:

حاوره: بيان عاكوم

الممثل والمنسق المقيم للأمم المتحدة غادر إلى سورية وكشف أن إجراءات اختيار خليفة له في مراحلها النهائية

عبدالمولى لـ «الأخبار»: السياسة الأبوية أفرزت اتكالية المواطنين واعتبارهم الوظيفة حقاً



الممثل المقيم للأمم المتحدة آدم عبدالمولى

سمعنا عن انتهاء مهام عملكم في الكويت لماذا بهذه السرعة؟ ومن سيتولى المهمة مكانكم؟ ومتى سيصل الكويت؟

● قضيت نصف السنة، وهذه أمور مرتبطة باحتياجات المنظمة وسياساتها وفي ظل هذه التوازنات تم اتخاذ قرار بأنه علي أن انتقل الى سورية، أما بخصوص من سيتولى المهمة مكاني فأنا في الواقع أحمل صفتين: منسقا للأمم المتحدة وممثلاً مقيماً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قبل أن يتم تعييني كمنسق للأمم المتحدة وممثل مقيم في سورية وكنا قد اتخذنا قراراً هنا بتعيين نائب للممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهذا الشخص سيصل الكويت في منتصف شهر يونيو المقبل، أما المنسق المقيم للأمم المتحدة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة فالأمم المتحدة باشرت الخطوات الضرورية نحو تعيين خليفة لي في الكويت، وهذه الإجراءات الآن في مراحلها الأخيرة، حيث تم رفع ثلاثة أسماء من خلال قائمة سرية الى مديرية البرنامج الإنمائي، ومن خلالهم يتم رفع الأسماء الى الأمين العام للأمم المتحدة الذي سيختار القرار النهائي في هذا الصدد وفي غضون الأسبوعين المقبلين تصور سيتم الاتصال بحكومة الكويت عبر القنوات الدبلوماسية وتقديم اسم المرشح وسيخضع لقبول أو رفض حكومة الكويت، وإذا تم قبول الاقتراح من الممثل الجديد سيكون في الكويت في غضون شهر أو شهرين، أما إذا تم رفض الاسم فيبقى على المنظمة في هذه الحالة أن تقدم اسم مرشح بديل والحكومة لديها فترة شهرين للسرد ومتى ما ردت بالاجاب يتم اختيار الشخص ويمنح مدة أقصاها شهران من تاريخ تبليغه ليبدأ عمله.

بالحديث عن مهمتك الجديدة ما الدور الذي ستقومون به في سورية؟

● من المهم الإشارة الى أن هناك جانبين للامّة في سورية يوجد الجانب السياسي والاقتصادي فيه محصور بالمبعوث المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية كوفي أنان أنا مهمتي غير سياسية مهمتي تنسيق جهود الأمم المتحدة في المجالات الأخرى غير السياسية كما تعملون انسه قبل الأزمة في سورية كانت تعمل تسع منظمات للأمم المتحدة فيها، ولكنها زادت من ناحية عددها وعدد العاملين فيها، خصوصاً من الموظفين الدوليين، وهذا يستدعي وجود درجة أعلى من التنسيق بين هذه المنظمات وإعادة صياغة أهدافها المشتركة حتى تتواءم مع الظروف الحالية التي تمر بها سورية، وهذا سيكون الدور الأساسي بالنسبة لي لتنسيق الجهود المدنية غير السياسية للفرق الأمم المتحدة العامل داخل سورية ومساعدة الفرق بالتنسيق مع الحكومة السورية للوصول الى قاهمات تتيح أموراً محددة منها وصول المساعدات الإنسانية لكل من يحتاج في هذه الظروف هذا الهدف الأول، أما الهدف الثاني فتحقيق أعلى قدر من التفاهم بين الفرق في مجال الاحتياجات الإنسانية الأخرى غير الإغاثية وما هي تلك الأنشطة المتعلقة سواء بالتنمية او بالخدمات الأخرى التي تقدمها الأمم المتحدة بمنظوماتها المختلفة داخل سورية ويمكن المحافظة عليها ومواءمتها مع الظروف الراهنة. هذه عملية حوار ذات خطوتين الأولى داخلية داخل منظمات الأمم المتحدة لتحقيق قدر أعلى من التنسيق حيث ان هذه المنظمات كانت تعمل على انفراد وللتنسيق على الجهود المشتركة والخطوة الثانية حوار بين منظومة الأمم المتحدة في سورية والحكومة السورية للاتفاق على هذه المبادئ واليات تنفيذ ما تم الاتفاق عليه.

تجاوب سوريا

هل تتوقعون تجاوباً من الحكومة السورية؟
● الآن فيما يخص برنامج المساعدات الإنسانية هناك تجاوب من الحكومة السورية، حيث هناك

إحساس بأنه توجد أزمة إنسانية ماثلة تحتاج الى تضافر الجهود بغض النظر عن رأي كل طرف فيما يدور في البلاد. فالشأن السياسي إنن متروك لجهة أخرى لنقوم بالتداول حوله، وأود أن أذكر أن زميلنا المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية قام بتحقيق قدر كبير من التفاهم مع الحكومة السورية فيما يخص بالجهود الإنسانية، وأتوقع إذا لم يحدث تقدم في هذا المجال فعلى الأقل تتم المحافظة على مفعلي الاتفاق عليه على المدى المنظور.

برأيك هل تستطيعون التحرك في ظل هذا الوضع الأمني؟ وكيف يمكن حماية المنظمات الدولية؟
● قضية سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة إحدى مسؤولياتي بالإضافة الى كوني المنسق المقيم للأمن والسلامة لفرق الأمم المتحدة في سورية وفي مقدمة أولوياتي مسألة سلامة الموظفين سواء أكانوا مواطنين سوريين أو اجانب فنحن لا نفرق بين الموظف الأجنبي والمحلي. وقامت الأمم المتحدة بتعزيز فريق السلامة داخل الأراضي السورية فهناك خطوات واجراءات عدة ينبغي اتباعها لكي نصحح لأي فريق يعمل في المجال الإنساني بالتحرك من نقطة معينة، ولكن أبدأ أن أؤكد أن فريق الأمم المتحدة في سورية شأنه شأن أي فريق في أي بلد يخضع لإجراءات السلامة ويتمتع بالحماية اللازمة ومسؤولية الحماية هي في الأساس مسؤولية الدول المضيفة إلا انه من واجبتنا أن نقوم ببعض الإجراءات وهذه من ضمن المسؤوليات التي تقع على عاتقي.

ماذا عن تحركاتكم لإيصال المساعدات للمحتاجين؟
● نسعى لمساعدة الناس في الظروف الصعبة والعمادية لدينا من الخبرة والإجراءات بما يسمح بتحقيق أعلى قدر من المرونة في الحركة ومحاولة تقديم المساعدات للناس في ظل هذه الظروف التي سادت في سورية يجب أن نذكر ان الأمم المتحدة ليست غربية عن مناطق الكوارث والأزمات هذا ما يميزنا عن غيرنا من المنظمات حيث أننا نعمل في ظل الكوارث والأزمات والحروب، ولدينا بعض الخبرة في هذا المجال نستعين بها ونسأل أخصي جهتنا ان نطلع مع الشعب السوري ومع كل الاطراف ان في سورية لتقديم ما نستطيع ان نقدمه من خدمات.

مساعدات المحتاجين

كيف سيتم إيصال المساعدات للمحتاجين؟
● الأليات في هذا الصدد تمت مناقشتها بين فريق الأمم المتحدة المعني بتقديم المساعدات الإنسانية والحكومة السورية والهلال الأحمر العربي السوري وتم الاتفاق على مجموعة اجراءات ومناطق محددة تكون بمثابة مراكز لتقديم الخدمات الإنسانية.

الوضع الإنساني كيف تصفه الآن في سورية؟
● الوضع الإنساني معقد وسيئ ومقلق، فالشعب السوري يمر بظروف دقيقة جدا واتمنى ان يتم تجاوز هذه المحنة.

كيف وجدتم العمل في الكويت؟
والى أي مدى كان هناك تجاوب وتعاون مع الحكومة الكويتية؟
● اعتبر نفسي محظوظاً للغاية فقد أكرمني الكويتيون حكومة

وشعباً وعلى المستوى الحكومي وجدت كل دعم ومساندة بما في ذلك مضاعفة ميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذه الميزانية كبرت تزايد بوتائر بطيئة على مدى الـ 40 سنة الماضية حتى وصلت الى مبلغ 300 ألف دينار وفي السنة العام الماضي وافقت الحكومة على مضاعفتها الى 600 ألف دينار واعتبر هذا تكريماً وثقة كبيرة من قبل الحكومة الكويتية، وأشعر ببعض الفخر في هذا المجال حيث أننا نعمل في ظل الكوارث والأزمات والحروب، ولدينا بعض الخبرة في هذا المجال نستعين بها ونسأل أخصي جهتنا ان نطلع مع الشعب السوري ومع كل الاطراف ان في سورية لتقديم ما نستطيع ان نقدمه من خدمات.

كيف سيتم إيصال المساعدات للمحتاجين؟
● نسعى لمساعدة الناس في الظروف الصعبة والعمادية لدينا من الخبرة والإجراءات بما يسمح بتحقيق أعلى قدر من المرونة في الحركة ومحاولة تقديم المساعدات للناس في ظل هذه الظروف التي سادت في سورية يجب أن نذكر ان الأمم المتحدة ليست غربية عن مناطق الكوارث والأزمات هذا ما يميزنا عن غيرنا من المنظمات حيث أننا نعمل في ظل الكوارث والأزمات والحروب، ولدينا بعض الخبرة في هذا المجال نستعين بها ونسأل أخصي جهتنا ان نطلع مع الشعب السوري ومع كل الاطراف ان في سورية لتقديم ما نستطيع ان نقدمه من خدمات.

مساعدات المحتاجين
كيف سيتم إيصال المساعدات للمحتاجين؟
● الأليات في هذا الصدد تمت مناقشتها بين فريق الأمم المتحدة المعني بتقديم المساعدات الإنسانية والحكومة السورية والهلال الأحمر العربي السوري وتم الاتفاق على مجموعة اجراءات ومناطق محددة تكون بمثابة مراكز لتقديم الخدمات الإنسانية.

الوضع الإنساني كيف تصفه الآن في سورية؟
● الوضع الإنساني معقد وسيئ ومقلق، فالشعب السوري يمر بظروف دقيقة جدا واتمنى ان يتم تجاوز هذه المحنة.

كيف وجدتم العمل في الكويت؟
والى أي مدى كان هناك تجاوب وتعاون مع الحكومة الكويتية؟
● اعتبر نفسي محظوظاً للغاية فقد أكرمني الكويتيون حكومة

لدي ملاحظات كمشارك في جزء يسير من خطة التنمية ومن هذه المشاركة البسيطة يمكنني ان أقدم بعض الملاحظات حول خطة التنمية وهي فسي مجملها خطة طموحة من شأنها اذا تم تنفيذها ان تنقل الكويت نقلة نوعية الى الامام هنالك التركيز فيها على جوانب خاصة بالتكنولوجيا وتطوير الهياكل الأساسية والبنية التحتية مثل انشاء ميناء بوبيان وتحويل الكويت الى مركز تجاري ومالي ومسّن المفيد في مثل خطة التنمية هذه التركيز أكثر على العنصر البشري على الإنسان الكويتي وعلى تجويد النوعية وتقليل النمط الأبوي السائد لسياسات الدولة الكويتية بمعنى ان الكويت تقدم رعاية شاملة في المهه الى اللحد للمواطن الكويتي ولكن بمرور الزمن يقود هذا - وهذه سياسة غير مقصودة - الى الاعتماد على الدولة كمصدر لتقديم كل شيء الآن العديد من الناس لا يدفعون قواشير الكهرباء في الكويت لا يعتقد ان لديها نظام اكثر من النرويج ولكن نتيجة للانتباه الى هذا الجانب للإنسان نفسه نجد ان الأشخاص يقدسون العمل ويعتبرونه ضريبة طوعية يدفعها الفرد لبلاده هذا الدولة تعطي ولكن ليس في المقابل برامج وتربية وأنشطة تهدف الى تشجيع الطريق الذي الاتجاه الأخرى ما يعطيه المواطن لبلاده فهذا الأمر غير موجود ويحتاج الى بعض الانتباه وربما خطط التنمية المقبلة تركز على هذا الجانب.

سياسة تنمية

كيف تقيمون الكويت في المجال الإنساني؟
● كخبير في مجال حقوق الإنسان، الكويت أفضل من غيرها من دول المنطقة بشكل عام في مجال حقوق الإنسان ولكن شأنها شأن دول العالم هناك دائما مجال لآداء أفضل ففكرة البدون ينبغي حلها حيث ظلت تشكل نقطة غير نظيفة في ثوب الكويتي ناصع وهذه قضية تم تسييسها أكثر من اللازم ومن الممكن معالجتها معالجة فنية تحد من حجمها وتجعل بالإمكان السيطرة عليها عبر خطة سنوية وبالتالي من الممكن التخلص منها ولكن التسييس الشديد لهذا القضية قد يكون هو السبب وراء عدم التمكن من حدوث اختراق في هذا المجال، الأمر الآخر قضية خد المنازل وهذه قضية مزمنة ليست خاصة بالكويت فهي في كل المنطقة وتم اتخاذ خطوات جيدة ولكن هناك أيضا خطوات إضافية ينبغي القيام بها مثل تبني عقد عمل نمونجي وخضوعه الى قوانين العمل وليس السى قوانين وزارة الداخلية وصحيح انه صدر قرار خاص بالحد الأدنى من الأجور وتحديد ساعات العمل ولكن ليست هناك جهة رقابية تساعد على تطبيق القوانين بشكل فعلي. كما لا يوجد في الكويت تعذيب قهريه حيث جرى حادثة تعذيب واحدة وتمت معاقبة الجناة ونظراً الى ان المجتمع الكويتي مجتمع عشائري والأشخاص يعرفون بعضهم البعض فانه يوجد قدر من الترابط وهذا يحد من إمكانية الغلو في التصدي للمعارضين السياسيين وينسج حمل معظم الخلافات من خلال اطر عائلية وقبلية وحكام الشيوخ ووسائل أهلية أكثر من اللجوء الى جهاز الدولة، اما بخصوص الحقوق المتعلقة بالبحريات الشخصية فنينبغي الالتفات اليها فنحن نعيش في ظل عولمة مثل حقوق المثليين وحقوق المرأة هذه امور ينبغي التداول حولها بشجاعة، ولابد أن أذكر ان الكويت صادقت على اتفاقيات دولية تنص على حريات شخصية في هذه المجالات ولا أذكر

كيف تقيمون الكويت في المجال الإنساني؟
● كخبير في مجال حقوق الإنسان، الكويت أفضل من غيرها من دول المنطقة بشكل عام في مجال حقوق الإنسان ولكن شأنها شأن دول العالم هناك دائما مجال لآداء أفضل ففكرة البدون ينبغي حلها حيث ظلت تشكل نقطة غير نظيفة في ثوب الكويتي ناصع وهذه قضية تم تسييسها أكثر من اللازم ومن الممكن معالجتها معالجة فنية تحد من حجمها وتجعل بالإمكان السيطرة عليها عبر خطة سنوية وبالتالي من الممكن التخلص منها ولكن التسييس الشديد لهذا القضية قد يكون هو السبب وراء عدم التمكن من حدوث اختراق في هذا المجال، الأمر الآخر قضية خد المنازل وهذه قضية مزمنة ليست خاصة بالكويت فهي في كل المنطقة وتم اتخاذ خطوات جيدة ولكن هناك أيضا خطوات إضافية ينبغي القيام بها مثل تبني عقد عمل نمونجي وخضوعه الى قوانين العمل وليس السى قوانين وزارة الداخلية وصحيح انه صدر قرار خاص بالحد الأدنى من الأجور وتحديد ساعات العمل ولكن ليست هناك جهة رقابية تساعد على تطبيق القوانين بشكل فعلي. كما لا يوجد في الكويت تعذيب قهريه حيث جرى حادثة تعذيب واحدة وتمت معاقبة الجناة ونظراً الى ان المجتمع الكويتي مجتمع عشائري والأشخاص يعرفون بعضهم البعض فانه يوجد قدر من الترابط وهذا يحد من إمكانية الغلو في التصدي للمعارضين السياسيين وينسج حمل معظم الخلافات من خلال اطر عائلية وقبلية وحكام الشيوخ ووسائل أهلية أكثر من اللجوء الى جهاز الدولة، اما بخصوص الحقوق المتعلقة بالبحريات الشخصية فنينبغي الالتفات اليها فنحن نعيش في ظل عولمة مثل حقوق المثليين وحقوق المرأة هذه امور ينبغي التداول حولها بشجاعة، ولابد أن أذكر ان الكويت صادقت على اتفاقيات دولية تنص على حريات شخصية في هذه المجالات ولا أذكر

كيف تقيمون الكويت في المجال الإنساني؟
● كخبير في مجال حقوق الإنسان، الكويت أفضل من غيرها من دول المنطقة بشكل عام في مجال حقوق الإنسان ولكن شأنها شأن دول العالم هناك دائما مجال لآداء أفضل ففكرة البدون ينبغي حلها حيث ظلت تشكل نقطة غير نظيفة في ثوب الكويتي ناصع وهذه قضية تم تسييسها أكثر من اللازم ومن الممكن معالجتها معالجة فنية تحد من حجمها وتجعل بالإمكان السيطرة عليها عبر خطة سنوية وبالتالي من الممكن التخلص منها ولكن التسييس الشديد لهذا القضية قد يكون هو السبب وراء عدم التمكن من حدوث اختراق في هذا المجال، الأمر الآخر قضية خد المنازل وهذه قضية مزمنة ليست خاصة بالكويت فهي في كل المنطقة وتم اتخاذ خطوات جيدة ولكن هناك أيضا خطوات إضافية ينبغي القيام بها مثل تبني عقد عمل نمونجي وخضوعه الى قوانين العمل وليس السى قوانين وزارة الداخلية وصحيح انه صدر قرار خاص بالحد الأدنى من الأجور وتحديد ساعات العمل ولكن ليست هناك جهة رقابية تساعد على تطبيق القوانين بشكل فعلي. كما لا يوجد في الكويت تعذيب قهريه حيث جرى حادثة تعذيب واحدة وتمت معاقبة الجناة ونظراً الى ان المجتمع الكويتي مجتمع عشائري والأشخاص يعرفون بعضهم البعض فانه يوجد قدر من الترابط وهذا يحد من إمكانية الغلو في التصدي للمعارضين السياسيين وينسج حمل معظم الخلافات من خلال اطر عائلية وقبلية وحكام الشيوخ ووسائل أهلية أكثر من اللجوء الى جهاز الدولة، اما بخصوص الحقوق المتعلقة بالبحريات الشخصية فنينبغي الالتفات اليها فنحن نعيش في ظل عولمة مثل حقوق المثليين وحقوق المرأة هذه امور ينبغي التداول حولها بشجاعة، ولابد أن أذكر ان الكويت صادقت على اتفاقيات دولية تنص على حريات شخصية في هذه المجالات ولا أذكر

حقوق الإنسان

مؤرخاً صدر التقرير السنوي لوزارة الخارجية بخصوص حقوق الإنسان وتطرق الى الكويت متحدثاً عن انتهاكات تحصل في هذا المجال كمسؤول أممي كيف تنظرون الى الشأن الإنساني في الكويت؟

لم اطلع على التقرير ولكن أصل هذه التقارير يعود الى عهد الرئيس كارتر، حيث تقرر ان تقوم الحكومة الاميركية باصدار تقرير سنوي عن حقوق الإنسان حول العالم وتعتمد على معلومات يجمعها الدبلوماسيون الاميركيون في أماكن مختلفة حول العالم وهي تقارير حكومية اما بالنسبة لمهامنا في هذا المجال في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فيحكمه معايير حيث أننا لسنا منظمة غير حكومية نحن منظمة نعمل على تعميق مفاهيم حقوق الإنسان ومساعدة الحكومات على ترجمة التزاماتها الدولية والتعاقدية في مجال حقوق الإنسان في الواقع بمعنى في كل بلد من بلدان العالم يتم التصديق على جملة من المعاهدات الخاصة بحقوق الإنسان مثل المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية او اتفاقية حقوق

الطفل او منع التمييز ضد المرأة فنحن نحاول مساعدة الحكومات على ترجمة هذه الالتزامات التي هي التزامات تعاقدية الى واقع ملموس الى حقوق يتمتع بها الناس من ذلك مراجعة التشريعات وتدريب القائمين على إنفاذ القانون وتطبيق الإجراءات بشكل يتلاءم مع نصوص هذه الاتفاقيات إذ ليس كافياً ان يكون القانون منسجماً مع الاتفاقيات الدولية التي تمت المصادقة عليها إذ لابد للممارسات نفسها ان تنسجم مع نص وروح الاتفاقية وان تصير ممارسة يومية هذا يميز دور الأمم المتحدة من دور المنظمات غير الحكومية على الصعيد الوطني او على الصعيد الدولي هذه المنظمات لها الليات ثانياً هذه الليات تشمل التقارير العالمية والتشهير والاستنكار والشجب والإدانة ودورها مختلف عن دور منظمات الأمم المتحدة ولكن نعتبره مكملاً نحن لا نقوم بما يقومون به وهم لا يقومون بتقديم مساعدة فنية للحكومات في المجالات التي نعمل فيها نحن وهذه الأدوار تتكامل وكل دور فيها أساسي بنفس المقادير فلولا ضغوط المنظمات غير الحكومية قلن يكون هناك تجاوب من قبل الحكومات مع ما تقترحه الأمم المتحدة من مساعدات فنية في اتجاه تحسين القوانين، وممارساتهم القبول المطرد من قبل الحكومات لبرامج المساعدة الفنية في مجالات حقوق الإنسان بحسن من أدائها بحيث إنها لا تتعرض للانتقادات كثيراً من قبل منظمات المجتمع المدني او المنظمات غير الحكومية بشكل عام، فما يحدث في أغلب الأحيان انه يطلب من الأمم المتحدة ان تقوم بدور التشهير ونقد الحكومات علناً فهذا لا يفضي الى علاقة صحية تسمح لنا باستعمال الدبلوماسية لإقناع الحكومات بجدوى الالتزام بمواثيق حقوق الإنسان.

كيف تقيمون الكويت في المجال الإنساني؟
● كخبير في مجال حقوق الإنسان، الكويت أفضل من غيرها من دول المنطقة بشكل عام في مجال حقوق الإنسان ولكن شأنها شأن دول العالم هناك دائما مجال لآداء أفضل ففكرة البدون ينبغي حلها حيث ظلت تشكل نقطة غير نظيفة في ثوب الكويتي ناصع وهذه قضية تم تسييسها أكثر من اللازم ومن الممكن معالجتها معالجة فنية تحد من حجمها وتجعل بالإمكان السيطرة عليها عبر خطة سنوية وبالتالي من الممكن التخلص منها ولكن التسييس الشديد لهذا القضية قد يكون هو السبب وراء عدم التمكن من حدوث اختراق في هذا المجال، الأمر الآخر قضية خد المنازل وهذه قضية مزمنة ليست خاصة بالكويت فهي في كل المنطقة وتم اتخاذ خطوات جيدة ولكن هناك أيضا خطوات إضافية ينبغي القيام بها مثل تبني عقد عمل نمونجي وخضوعه الى قوانين العمل وليس السى قوانين وزارة الداخلية وصحيح انه صدر قرار خاص بالحد الأدنى من الأجور وتحديد ساعات العمل ولكن ليست هناك جهة رقابية تساعد على تطبيق القوانين بشكل فعلي. كما لا يوجد في الكويت تعذيب قهريه حيث جرى حادثة تعذيب واحدة وتمت معاقبة الجناة ونظراً الى ان المجتمع الكويتي مجتمع عشائري والأشخاص يعرفون بعضهم البعض فانه يوجد قدر من الترابط وهذا يحد من إمكانية الغلو في التصدي للمعارضين السياسيين وينسج حمل معظم الخلافات من خلال اطر عائلية وقبلية وحكام الشيوخ ووسائل أهلية أكثر من اللجوء الى جهاز الدولة، اما بخصوص الحقوق المتعلقة بالبحريات الشخصية فنينبغي الالتفات اليها فنحن نعيش في ظل عولمة مثل حقوق المثليين وحقوق المرأة هذه امور ينبغي التداول حولها بشجاعة، ولابد أن أذكر ان الكويت صادقت على اتفاقيات دولية تنص على حريات شخصية في هذه المجالات ولا أذكر

كيف تقيمون الكويت في المجال الإنساني؟
● كخبير في مجال حقوق الإنسان، الكويت أفضل من غيرها من دول المنطقة بشكل عام في مجال حقوق الإنسان ولكن شأنها شأن دول العالم هناك دائما مجال لآداء أفضل ففكرة البدون ينبغي حلها حيث ظلت تشكل نقطة غير نظيفة في ثوب الكويتي ناصع وهذه قضية تم تسييسها أكثر من اللازم ومن الممكن معالجتها معالجة فنية تحد من حجمها وتجعل بالإمكان السيطرة عليها عبر خطة سنوية وبالتالي من الممكن التخلص منها ولكن التسييس الشديد لهذا القضية قد يكون هو السبب وراء عدم التمكن من حدوث اختراق في هذا المجال، الأمر الآخر قضية خد المنازل وهذه قضية مزمنة ليست خاصة بالكويت فهي في كل المنطقة وتم اتخاذ خطوات جيدة ولكن هناك أيضا خطوات إضافية ينبغي القيام بها مثل تبني عقد عمل نمونجي وخضوعه الى قوانين العمل وليس السى قوانين وزارة الداخلية وصحيح انه صدر قرار خاص بالحد الأدنى من الأجور وتحديد ساعات العمل ولكن ليست هناك جهة رقابية تساعد على تطبيق القوانين بشكل فعلي. كما لا يوجد في الكويت تعذيب قهريه حيث جرى حادثة تعذيب واحدة وتمت معاقبة الجناة ونظراً الى ان المجتمع الكويتي مجتمع عشائري والأشخاص يعرفون بعضهم البعض فانه يوجد قدر من الترابط وهذا يحد من إمكانية الغلو في التصدي للمعارضين السياسيين وينسج حمل معظم الخلافات من خلال اطر عائلية وقبلية وحكام الشيوخ ووسائل أهلية أكثر من اللجوء الى جهاز الدولة، اما بخصوص الحقوق المتعلقة بالبحريات الشخصية فنينبغي الالتفات اليها فنحن نعيش في ظل عولمة مثل حقوق المثليين وحقوق المرأة هذه امور ينبغي التداول حولها بشجاعة، ولابد أن أذكر ان الكويت صادقت على اتفاقيات دولية تنص على حريات شخصية في هذه المجالات ولا أذكر

حقوق الإنسان

مؤرخاً صدر التقرير السنوي لوزارة الخارجية بخصوص حقوق الإنسان وتطرق الى الكويت متحدثاً عن انتهاكات تحصل في هذا المجال كمسؤول أممي كيف تنظرون الى الشأن الإنساني في الكويت؟

لم اطلع على التقرير ولكن أصل هذه التقارير يعود الى عهد الرئيس كارتر، حيث تقرر ان تقوم الحكومة الاميركية باصدار تقرير سنوي عن حقوق الإنسان حول العالم وتعتمد على معلومات يجمعها الدبلوماسيون الاميركيون في أماكن مختلفة حول العالم وهي تقارير حكومية اما بالنسبة لمهامنا في هذا المجال في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فيحكمه معايير حيث أننا لسنا منظمة غير حكومية نحن منظمة نعمل على تعميق مفاهيم حقوق الإنسان ومساعدة الحكومات على ترجمة التزاماتها الدولية والتعاقدية في مجال حقوق الإنسان في الواقع بمعنى في كل بلد من بلدان العالم يتم التصديق على جملة من المعاهدات الخاصة بحقوق الإنسان مثل المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية او اتفاقية حقوق

في مجال الحريات الشخصية ان الكويت تحفظت على اي بند من بنود الاتفاقيات، وبالتالي ينبغي اعطاء الناس حرياتهم سواء كانوا مثليين او غير. تحقيق المساواة
كما نعلم انه يدخل ضمن مهامكم تحقيق المساواة بين الجنسين في حين انه في الكويت لا زلنا نسمع اصواتا نسائية، تنادي بضرورة تحقيق مساواة اكبر خصوصاً في زيادة نسبة وجود المرأة في المناصب القيادية، فما دور البرنامج في هذا المجال؟
● لدينا أحد البرامج الذي نعمل على تنفيذها الان مقسم الى اربعة جوانب، جانب خاص بحقوق المرأة وآخر بالطاقة والقطاع الخاص وبالحوكمة والبيئة، وبخصوص الجانب الخاص بالمرأة هو من اقدم البرامج لدينا في المكتب واكثرها نشاطاً، على سبيل المثال قمنا في الاشهر الماضية بتنفيذ ثلاثة مشاريع، احدها انجاز أول مركز لدراسات المرأة على مستوى الخليج وكذلك لدينا مشروع التمكين القانوني للمرأة الذي يسعى لاستعراض كل القوانين التي تتعلق بالمرأة او تمس حرياتنا في الكويت وتسليط الضوء عليها من منظور القوانين الدولية والاتفاقيات لتبيان جوانب القصور في هذه القوانين، وتبني مناهج وتوصيات نحو تحسينها ولدينا مشروع التمكين السياسي للمرأة حيث شهدنا مؤخرًا عدم وجود امرأة في البرلمان والحكومة، اذا هناك ضرورة لتنشيط الجانب الخاص بحقوق المرأة السياسية وما يمكن تقديمه لها من دعم في مجال التدريب والشراكات مع المنظمات المماثلة لاستنهاض دورها وللتعلم من تجارب الآخرين. كما لدينا مشروع التمكين الاقتصادي للمرأة ننفذه بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، ولدينا مكتب اقليمي في البحرين ويسعى الى تحرير النساء اللاتي يعتمدن على مساعدات من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وتحولهن الى منتجات وتحفيزهن لانشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة . اما عن وضع المرأة عموماً في الكويت فهو متقدم في بعض الجوانب ومختلف في أخرى، متقدم من حيث نسبة التعليم ففشاء الكويت الاكثر تعليماً على مستوى الوطن العربي، وهذه مسألة مشجعة على المدى الطويل ولكن على المدى القصير يوجد امور من مخلفات الماضي ينبغي معالجة مثل حقوق المرأة في منح جنسيتها لاطفالها المولودين من اب غير كويتي وحققها في حرية الانتقال والأقامة .

كيف ترون الوضع البيئي في الكويت؟
● مقلق جدا حيث قمنا باجراء دراسة واستقدمنا خبيراً من نيوزيلندا عمل في 17 بلد وجرى دراسة استمرت على مدى شهرين وجاء بتوصيات تشتمل على 17 فكرة مشروع لتحسين وضع البيئة في الكويت، واريد ان اشير الى ان هذا الموضوع ينبغي ان يأخذ اولوية قصوى لدى القائمين على الامر في هذه البلاد، فهناك 17 مجالاً في البيئة ينبغي الالتفات اليها بشكل عاجل جداً، ولا اعتقد ان الحكومة ومنظمات المجتمع المدني وبلديات الكويت يقومون بما ينبغي القيام به في هذا المجال وستكون الكويت مقلدة على كارة بيئية على المدى الطويل اذا لم يتم الالتفات ل الامر بشكل سريع .

كلمة أخيرة

● اشكر الكويت حكومة وشعباً واشكر زملائي وكذلك اشكر بشكل خاص جدا شركاءنا في المجلس الاعلى للتخطيط والتنمية، بدانا بداية طيبة، للاسف مغادر في لحظة اكتمال الاستعداد للانطلاق، ولكن نحمد الله الاساس تم ارساؤه لانطلاق شراكة صحية وقوية بين برنامج الامم المتحدة الإنمائي والكويت.

كيف ترون الوضع البيئي في الكويت؟
● مقلق جدا حيث قمنا باجراء دراسة واستقدمنا خبيراً من نيوزيلندا عمل في 17 بلد وجرى دراسة استمرت على مدى شهرين وجاء بتوصيات تشتمل على 17 فكرة مشروع لتحسين وضع البيئة في الكويت، واريد ان اشير الى ان هذا الموضوع ينبغي ان يأخذ اولوية قصوى لدى القائمين على الامر في هذه البلاد، فهناك 17 مجالاً في البيئة ينبغي الالتفات اليها بشكل عاجل جداً، ولا اعتقد ان الحكومة ومنظمات المجتمع المدني وبلديات الكويت يقومون بما ينبغي القيام به في هذا المجال وستكون الكويت مقلدة على كارة بيئية على المدى الطويل اذا لم يتم الالتفات ل الامر بشكل سريع .

كلمة أخيرة

● اشكر الكويت حكومة وشعباً واشكر زملائي وكذلك اشكر بشكل خاص جدا شركاءنا في المجلس الاعلى للتخطيط والتنمية، بدانا بداية طيبة، للاسف مغادر في لحظة اكتمال الاستعداد للانطلاق، ولكن نحمد الله الاساس تم ارساؤه لانطلاق شراكة صحية وقوية بين برنامج الامم المتحدة الإنمائي والكويت.



آدم عبدالمولى متحدثاً للزلميلة بيان عاكوم